

على أعتاب العام الثالث للانتفاضة

بمقدار ما تظل الخصائص الحيوية لشعب من الشعوب ثابتة على مر الزمن وتعاقب الأجيال، وبمقدار ما تبقى له ذاكرة تاريخية مشتركة تحتفظ بسجل حقوقه وقضاياه ومعاركه، يمكن القول إن الانتفاضة التي دخلت عامها الثالث هي دور آخر من جنس أدوار الصراع بين شعبنا العربي الفلسطيني وبين الكيان الصهيوني والقوى التي تقف في خندقه. ونستطيع إذا كنا مؤمنين بهذه الفكرة أن نعثر بسهولة على سمات عديدة بارزة في الحاضر تطابق مثيلاتها في الماضي وتنم عن وحدة الشخصية وعن وحدة المعركة الممتدة منذ أوائل القرن الماضي حتى اليوم أيضا. وثمة مثال معبر يوضح عمق التفاعل والاستجابة الشعبية للانخراط المذهل في أعمال المقاومة وبطولاتها خلال أدوار الصراع المختلفة، بما يشمل جميع الشرائح حتى شريحة الأطفال. فيروي أكرم زعيتر رحمه الله في كتابه: " الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٣٥ - ١٩٣٩ " واقعة مؤثرة في عام ١٩٣٦ عن طفل في التاسعة من عمره أمرته جدته أثناء قيام جيش الانتداب البريطاني بتفتيش إحدى القرى أن يخفي بندقية والده في أشجار الزيتون الكثيفة، فما كان من الطفل إلا أن كمن للقوة المدهمة وحاول إطلاق النار عليها على الرغم من أنه لا يعرف من استخدام البندقية إلا وضع الإصبع على الزناد. مما أدى إلى إصابته إصابة بليغة في ساقه. ومثل هذه الواقعة (التاريخية) تسهل بعد ستة وستين عاما فهم ظاهرة الطفل فارس عودة وهو يتصدى بالحجر لدبابه المركفا، أو شادي أبو دقة وهو يرفع العلم الفلسطيني فوق الدشمة الحصينة التي يقبع الجنود تحتها. فالأجيال الفلسطينية الناشئة، على تباعد العهد بينها، تتصرف بوحى واحد يلقتها جسارة غير عادية يصعب تفسيرها منطقيا، إلا أن يقال إنها بركة سماوية.

وكما كان الحال قديما: برهنت الحركة الوطنية الفلسطينية بفصائلها المختلفة أن قضية الوحدة الوطنية هي من المسلمات الفلسطينية عامة وعند تفجر الصراع ضد الأجنبي بخاصة. ففي الأدوار الأولى في مطالع القرن العشرين تجسدت هذه الوحدة في الجمعيات الإسلامية المسيحية ومبادراتها النضالية، وكذلك في المؤتمرات الوطنية الفلسطينية ولجانها التنفيذية بدءا من المؤتمر العربي الفلسطيني الأول عام ١٩١٩، وفي الوفود المبعوثة إلى لندن للتفاوض مع البريطانيين، وأيضا في لجان العشائر، وفي اللجان القومية. وهكذا كان بديها خلال نشوب انتفاضة الأقصى أن تنبثق الاستجابة المناسبة لزمناها مجسدة للوحدة الوطنية التي اقتضتها الضرورة. فأقيمت اللجنة العليا للقوى الوطنية والإسلامية وضمت الأحزاب والفصائل الفلسطينية الرئيسية خلال هذه المرحلة. وجرى تشكيل لجان فرعية في المحافظات والمدن والقرى والأحياء.

لكن هذه اللجنة العليا كانت وما زالت أقل أهمية من بعض العناصر المكونة لها. ولم تمثل في واقع الأمر معنى (قيادة مشتركة) وإنما (واجهة سياسية - إعلامية مشتركة) أكثر من أي شيء آخر. فكل من حماس وفتح على حدة أهم من اللجنة العليا. وبالتالي الانتقال الانتفاضة منذ عامها الأول من مرحلة المظاهرات والاعتصامات والعرائض والمواجهات بالحجارة - أي إجمالا من الطابع المدني للمواجهة مع قوات الاحتلال - إلى مرحلة المواجهة بالسلاح، صارت البلاغات العسكرية التي تعلن عن العمليات، سواء من قبل كتائب القسام أو من قبل كتائب شهداء الأقصى، أبلغ من أية بيانات تصدر عن اللجنة العليا. ولكن اللجنة العليا لم تفقد أهميتها كليا، وإن تناقصت هذه الأهمية تناقضا ملموسا بعد بروز الخلاف حول العمليات الاستشهادية التفجيرية في أوساط الفرقاء المختلفين. وهذا الخلاف اشتمل في الباطن على عنصر مضر يثير التوجس بأن الونام القائم ربما كان مؤقتا وقد ينتهي بغتة. فالإسلاميون لم ينسوا تجربة اعتقالهم في سجون السلطة عقب الانتخابات العامة عام ١٩٩٦. وهو يقولون إنهم لن يرضوا طانعين بأن تتكرر معهم هذه التجربة. وإصرار الولايات المتحدة على النظر إلى المنطقة من منظور واحد هو منظور عملياتها في إطار ما يعرف بالحرب ضد الإرهاب، الذي يعني في مفهومها المفبرك صهيونيا كل القوى ذات التوجهات المقاومة، زاد الشكوك بأن نهاية المطاف قد تشهد انقلابا في المواقف. وحركة فتح التي يتربع ضباط الأجهزة الأمنية في قلب لجنتها العليا تضم بدورها مقولة: " سلطة واحدة لا سلطتان، وعلى الجميع أن يمثلوا للرؤية السياسية والأمنية للسلطة لأنها هي التي تضطلع بالمسؤولية ".

ومن حسن الطالع أن الانتفاضة الأخيرة أحدثت زيادة ملموسة في الوزن الذي يمثله الشارع الفلسطيني بالنسبة للساحة السياسية. لقد أدت أحداث الانتفاضة وعملياتها العسكرية إلى استقطاب مزيد من الشرائح الشبابية إلى الكتل البشرية الجاهزة للنزول إلى الشارع. وهذه الكتل البشرية، وعلى رأسها أهالي الشهداء، موحدة القلب ولديه حسها المرهف بالوحدة الوطنية. وربما كانت اليوم، بالإضافة إلى نخبة من العقلاء، هي

الحارسه الأقوى وصمام الأمان للوحدة الوطنية.

